مدى التزام شركات التأمين التكافلي بمتطلبات الملاءة المالية على ضوء نص المعيار الشرعي رقم 11–دراسة تطبيقية في شركة التأمين الإسلامية الأردنية–

The extent to which Takaful insurance companies adhere to the solvency requirements in light of the text of Sharia Standard No. 11 - An Empirical Study in the Jordanian Islamic Insurance Company -

بونشادة نوال

جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، naouel.bounechada@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام:2020/12/08 تاريخ القبول: 2020/12/14 تاريخ النشر: 2021/01/09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى التزام شركات التأمين التكافلي لمتطلبات الملاءة المالية على ضوء نص المعيار الشرعي رقم11 على اعتبار أنها من أكثر مؤسسات المنظومة المالية الإسلامية عرضة للأخطار مقارنة بنظيرتها في النظام التقليدي لخصوصية وحداثة نشاطها، هذا ما جعل هذه الشركات تحتاج إلى وجود أنظمة رقابية فعالة لحمايتها من المخاطر التشغيلية ومخاطر العجز والإفلاس من جراء انخفاض ملاءتها المالية، خاصة بعد تفاقم أزمات وانهيارات الشركات المالية الاقتصادية العالمية الضخمة وما نتج عنها من آثار سلبية على اقتصادات العالم بسبب غياب نظم رقابية فعالة لحمايتها من المخاطر التشغيلية ومخاطر العجز والإفلاس، ولهذا الغرض فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز العلاقة بين المتغير الشرعي والمتغير المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مدى التزام شركات التأمين التكافلي لمتطلبات الملاءة المالية حسب ما جاء في نص المعيار الشرعي رقم 11 وبين تحسين ملائتها المالية.

الكلمات الدالة: متطلبات الملاءة المالية، شركات التأمين التكافلي، المعيار الشرعي رقم 11

Abstract:

the objective of this study This study is to highlight the extent to which Takaful insurance companies adhere to the requirements of financial solvency in light of the text of Sharia Standard No. 11, considering that it is one of the institutions of the Islamic financial system more vulnerable to risks compared to its counterpart in the traditional system for the privacy and modernity of its activity. This is what made these companies need effective control systems. To protect it from operational risks and the risks of deficit and bankruptcy as a result of its low financial solvency, especially after the exacerbation of crises and collapses of the huge global economic financial companies and the resulting negative effects on world economies due to the absence of effective control systems to protect them from operational risks and risks of deficit and bankruptcy. On the descriptive and analytical approach to highlight the relationship between the legal variable and the financial variable, and the study concluded that there is a relationship between the extent of the Takaful insurance companies' commitment to the requirements of financial solvency according to what was stated in the text of the Sharia standard No. 11 and improving their financial adequacy.

Keywords: Solvency requirements, Takaful insurance companies, Sharia standard No. 11

المقدمة

يشمل نشاط شركات التأمين التكافلي العديد من المخاطر، ولعل أهم هذه المخاطر هو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في آجالها المستحقة، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق، الأمر الذي يتطلب منها اتخاذ التدابير والإجراءات الملاءة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية، وبغرض تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا بإصدار العديد من المعايير الشرعية التي تسعى لنشر دعائم الشفافية والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية، وتعمل على تحسين هامش ملائتها المالية.

ومن هذا المنطلق، تنبثق الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

ما مدى التزام شركة التأمين التكافلي محل الدراسة بمتطلبات الملاءة المالية حسب ما جاء به المعيار الشرعي رقم 11 وأثره على تحسين ملائتها المالية؟

- **فرضيات الدراسة:** كإجابة مؤقتة للتساؤل المطروح آنفا، يمكن وضع الفرضية الآتية:

* هناك علاقة وطيدة بين التزام شركات التأمين التكافلية بمتطلبات الملاءة المالية الذي جاء به نص المعيار الشرعي رقم 11 وتحسين ملاءتها المالية.

- **أهمية البحث:** تبرز أهمية الدراسة من خلال:

➢ أصبحت قضية الملاءة المالية في قمة اهتمامات الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي، حيث تعد هذه الدراسة تأسيسا نظريا وتطبيقيا للتعرف على المعايير الشرعية والمالية لعمل المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام وشركات التأمين التكافلي بصفة خاصة. وخاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

-**أهداف البحث:** يصبو دراسة موضوع البحث إلى:

- إبراز محددات الملاءة المالية المطبقة في شركات التأمين التكافلي؛
- إبراز مدى تطبيق متطلبات الملاءة المالية المنصوص عليها في المعيار الشرعي رقم 11في شركة التأمين الإسلامية الأردنية؛
- إثراء الأدبيات الاقتصادية بدراسات وبحوث قيمة حول مؤسسات التأمين التكافلي كصناعة مستحدثة مقارنة بالصناعة التقليدية للتأمين.

منهج البحث: تحقيقا لأهداف البحث وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتحليلها واستخراج والتوصيات،

والاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الدراسة التطبيقية الذي يتميز بجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بمتطلبات الملاءة المالية في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

1. متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي (المعيار رقم 11): لقد تم دراسة معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي (المعيار رقم 11) من ناحية المتطلبات الكمية ومستويات الرقابة، ومتطلبات الإدارة الفعالة، ومتطلبات الإفصاح في شركات التأمين.

1.1 مفاهيم لبعض المصطلحات المرتبطة بالدراسة:

– **شركات التأمين التكافلي:** هي الهيئة التي تقوم بالتنازل عن جزء من الأخطار المكتتبة بها المعيد أو معيد التكافل نيابة عن صندوق المشتركين.(هامل، 2016، ص398)

أما من حيث الجانب الاستثماري والمتمثل في اعتبارها شركات وظيفتها إدارة الأموال، وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التقليدي، حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث ثم تدعو من أراد الاشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع تلك الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح المشتركين، فإن وقع مكروه على أحدهم تقوم الشركة من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه.(مسدور، 2011، ص03)

–**الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي** هي" مدى قدرة شركة التأمين التكافلي أو شركة إعادة التكافل على أن تضمن وبشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناتجة عن أعمال التأمين التكافلي أو إعادة التكافل، معنى ذلك أن توفر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث ومواجهة التزاماتها اتجاه المشتركين".(عيلان، 2017، ص03).

– **حوكمة الالتزام الشرعي:** هي "وضع إجراءات وضوابط كفيلة بجعل أعمال الهيئات الشرعية فعالة، سليمة وقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن حوكمة الالتزام الشرعي هي تلك القواعد التي تنظم وتضبط نشاط هيئة الرقابة، الشرعية مما يزيد الثقة في الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

وتقوم حوكمة الالتزام الشرعي على أسس التالية: (فلاق، 2014، ص55)

- **الاستقلالية:** يقصد بالاستقلالية ألا تتضمن الهيئات الشرعية في عضويتها مدراء تنفيذيين في المؤسسة أو مشاركة أحد أعضائها في اللجان الإدارية التي لها صلاحيات تنفيذية في العمل، كما يجب ألا يكون عضو الهيئة الشرعية مساهما في الشركة بأي شكل من الأشكال، وألا يحصل على مزايا الموظفين أو يكون له مصالح تجارية مع الشركة.

- **الأهلية:** يجب أن تتوفر في أعضاء الهيئات الشرعية الخبرات والمؤهلات العلمية اللازمة كما يجب حصولهم على التأهيل المناسب لمعرفة الجوانب الفنية لنشاط شركة التأمين، ويشترط أن يتمتع أعضاء الهيئة الشرعية بكامل الصلاحيات للحصول على أي معلومات وبيانات من الشركة.
- **المرجعية:** يجب تكوين لجنة عليا لحوكمة الالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية تكون مستقلة، تتولى الاشراف على وضع وإقرار الآليات المناسبة للضبط الشرعي، وتحديد الحقوق والواجبات لأطراف المنظومة الشرعية، من أعضاء ومتفقين ومراقبة الواقع العملي والعمل على تطوير العمل وترشيده وتصحيحه.
- **الآليات والصلاحيات:** يجب ألا يقتصر عمل الهيئات الشرعية في الإجابة على ما يعرض عليها فقط من استفسارات، بل يجب توسيع نطاق اختصاصها بما يشمل مراجعة ما تختاره من عمليات أو تعاقدات تابعة لتنفيذ القرارات أو أي ممارسة تتعلق بالهوية الإسلامية للمؤسسة، وذلك ضمن خطة محددة توضع لهذا الغرض كما يجب أن يكون للهيئات الحق في طلب أي مسائل تراها تؤثر على الالتزام الشرعي للمؤسسة، وتسيير عملية حصولها واطلاعها على أي معلومة أو بيانات تريدها بدون قيود.

2.1 تقديم معيار الملاءة 11 والأهداف من وضع متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار رقم 11 معيار متطلبات الملاءة المالية في ديسمبر 2010، حيث قال القصد من وراء إصدار هذا المعيار هو استكمال الأعمال المتوافرة التي قدمتها الجمعية الدولية لمشرفي التأمين والهادفة إلى تأسيس نظام ملاءة ذو مصداقية لقطاع التأمين، وإذ يشترك التأمين التكافلي والتأمين التجاري في بعض النقاط المتماثلة في سعيها لإنجاز بعض الأهداف الاقتصادية إلا أنه يجب الانتباه إلى أن التأمين التكافلي يختلف هيكليا عن نظيره التجاري وتشكل هذه الاختلافات عناصر المفاهيم الرئيسية لتطوير المتطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي. (فروخي، 2015، صفحة 204)

لقد تبنت العديد من الهيئات العالمية والإقليمية طرقا مختلفة لحساب هامش الملاءة المالية لشركات التأمين لكن ولاختلاف شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التجاري خاصة من الناحية المالية، فقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية –معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي– حيث كان الهدف من وراء إصدار هذا المعيار هو إبراز الخصائص الرئيسية لمتطلبات الملاءة لشركات التأمين التكافلي، ووضع جملة من المبادئ تتبعها للسلطات الإشرافية لدى هيكلتها لهذه المتطلبات داخل دولها، كما أن هذا المعيار لا يوصي بتقنيات كمية محددة وإنما يركز على متطلبات الملاءة المالية لصندوق.

المشتركين ويفصل بينها وبين متطلبات الملاءة المالية لصندوق المساهمين كون ملكية الأصول تختلف بين الصندوقين وقد أخذ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بعين الاعتبار مبادرات الجمعية الدولية

لمشرفي التأمين المتعلقة بمعايير الملاءة وتقييمها، وذلك بهدف الاستفادة من الأطر الدولية الموجودة التي وضعتها هذه الجمعية والاستناد إليها، وقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب للتأكد من أن الإشراف على التأمين التكافلي مؤسس على مبادئ رقابية متينة ومتناسقة مع المبادئ الرقابية في التأمين التجاري وأنه ليس أقل منها. (فروخي، 2015، صفحة 202)

1.2.1.الأهداف من وضع متطلبات للملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي: تتمثل الأهداف من وضع متطلبات للملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي حسب المعيار رقم 11 فيما يلي:

- زيادة إمكانية أن يكون التأمين التكافلي قدرا على استيفاء كل الشروط والالتزامات التعاقدية؛
- العمل به باعتباره نظام إنذار مبكر للمداخلة الرقابية والإجراء التصحيحي الفوري؛
- توفير هامش زيادة حتى أنه في حالة حدوث خسائر للمشتركين في التكافل إذا ما أخفقت المؤسسة فإن التأثيرات تكون محدودة أو خفيفة لاسيما التأثيرات المنهجية؛
- تشجيع ثقة الجمهور، وبخاصة المشتركين في التكافل، في الاستقرار المالي لقطاع التكافل. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 2)

2.2.1.المتطلبات الكمية حسب معيار رقم 11: تقصد بها تلك المتطلبات المتعلقة بتقسيم الأصول والخصوم، هامش الملاءة لصندوق المشتركين وهامش الملاءة لصندوق المساهمين ومدى الارتباط بينهما وأخيرا متطلبات كمية أخرى تتعلق أساسا بمتطلبات تغطية هامش الملاءة، ومتطلبات قابلية التحويل بين صناديق المشتركين.

3.2.1.تقييم الأصول والخصوم: يدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه من الضروري تقييم المركز المالي الإجمالي للتأمين التكافلي بالاعتماد على مقاييس متناسقة للأصول والخصوم ولاسيما محددات ومقاييس المخاطر وتأخيرها المحتمل في كل مكونات المركز المالي، إن إعداد هذا المعيار والعمل الذي تقوم به الجمعية الدولية لمشرفي التأمين حول متطلبات الملاءة وتقييمها ثم بالتوازي مع التقارير المالية الدولية للتأمين ويتلخص القصد في أن كل هذه الأعمال يجب أن تعتمد على أسلوب يتناسق مع السوق لتقييم كل من الأصول والخصوم (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 9).

وبناء على ذلك فإنه يتم معالجة الأصول بقيمتها الجارية عادة القيم العادلة المتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية، أما المخصصات التقنية في صندوق المشتركين فيتم تقييمها بالاعتماد على التناسق مع تقييم المشتركين في السوق في القيمة والمخاطر أو المبادئ والمنهجيات والمقاييس التي يتوقع المشتركون في السوق أن يتم استخدامها.

يجب أن تكون المخصصات التقنية من عنصرين هما: أفضل تقييم مركزي وهامش الخطر، إن المخاطر التي يعكسها هامش المخاطر للمؤسسات التقنية تتعلق بجميع الالتزامات للتدفق النقدي، وعلى هذا

الأساس فهي تمتد على المدى الزمني الكامل لعقود التكافل الكامنة تحت هذه المخصصات التقنية إلى مبلغ معين يكون دفعه إلى طرف ثالث راغب في ذلك بحيث يكون الطرف المعني مستعدا لقبول المطلوبات بصفتها الراهنة من خلال نقل المحفظة (الافتراضي) ويجب أن يتم تحديد كل مكون للمخصصات التقنية بوضوح بغرض مساندة أهداف الشفافية وقابلية المقارنة وكذلك لتسهيل التقارب (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 11).

3.1 هامش الملاءة لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين: نقصد بذلك تلك المتطلبات المالية المتعلقة بكل صندوق على حدة إذ أن الفصل بين صندوق المشتركين وصندوق المساهمين حتم على شركات التكافل أن يكون لدى كل صندوق متطلبات مالية خاصة به.

أ- هامش الملاءة (متطلبات الملاءة) لصندوق المشتركين

إن هدف متطلبات الملاءة لصندوق الملاءة لصندوق المشتركين هو توفير درجة عالية من الثقة بمدى قدرة هذا الصندوق على الصمود في ظروف غير مواتية على امتداد الآجال المتوقعة لأصوله وخصومه، وعليه ينبغي أن يمتلك صندوق المشتركين أصولا تساوي مخصصاته التقنية، زيادة على موارد ملاءة إضافية (تسمى هامش الملاءة)، وهذه الموارد الإضافية تمثل مبلغ الموجودات الإضافية التي يجب أن يمتلكها صندوق المشتركين كي يغطي كل من التقدير غير الكافي المحتمل للمخصصات التقنية وكذا الخطأ المعتاد في قياس المخاطر عند تحديد القيمة الاقتصادية للأصول، بمعنى أن تكون قيمتها النقدية المتوقع تحصيلها أقل من قيمتها القائمة.

يتم حساب هامش الملاءة لكل المخاطر التي يمكن أن يكون لها (سبب) تأثير مالي سلبي على صندوق المشتركين وهو يحسب ليغطي المخاطر على امتداد الأجل المتوقع لأصولها وخصومها. يجب أن يحدد إطار المشتركين، وهو يحسب ليغطي المخاطر على امتداد الأجل المتوقع لأصولها وخصومها يجب أن يحدد إطار الملاءة أنواع المخاطر الرئيسية التي يحتمل أن تؤثر على صندوق المشتركين مثل: الائتمان، والسوق، والاكتتاب والسيولة والتشغيل. وحسب المعيار رقم 11، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد وضع نموذج قياسي (معياري) لحساب هامش الملاءة (متطلبات الملاءة) لصندوق المشتركين يغطي خمسة مخاطر رئيسية كما يلي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، الصفحات 30-33)

$$SR = RC_{PR} + RC_{UR} + RC_{MR} + RC_{OR}$$

حيث أن:

- ***SR*: هو هامش الملاءة (متطلبات الملاءة) لصندوق المشتركين.**
- ***RC_{PR}*: مكونات مخاطر المخصصات والاحتياطات:** وهي مخاطر التقدير دون المستوى المطلوب للتأمين وتجاوب التغطيات غير المواتية، والتي تكون بالنسبة للتكافل العام عند وقوع أحداث

عشوائية مثل التهديدات الطبيعية، الحرائق، التلوث، الجريمة، الحرب، الإرهاب وغيرها. أما بالنسبة للتكافل العائلي فهي تكون عند زيادة المطالبات وتكرارها بسبب التغيير في نسبة الوفيات والأمراض وطول الأعمار التي كانت متوقعة وكذلك جزاء الأحداث الفجائية مثل الأوبئة والحوادث أو الهجومات الإرهابية الكبيرة.

- RC_{UR}: **مكونات مخاطر التكافل:** وهي مخاطر الإدارة الضعيفة لقبول المخاطر والمتطلبات المدفوعة الناجمة عن سوء اختيار وتسعير وقبول المخاطر، وعن التصميم الخاطئ للمنتج.
- RC_{CR}: **مكونات الائتمان:** وهي مخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزامه وفق الشروط المتفق عليها، مثل عدم قبض الأرباح واسترداد إعادة التكافل.
- RC_{MR}: **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسائر الناتجة عن حركة أسعار السوق مثل التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للمتاجرة والموجودات المؤجرة، وانحراف نسبة العائد المحققة عن النسبة المتوقعة.
- RC_{OR}: **مكونات مخاطر التشغيل:** وهي مخاطر الخسائر الناتجة عن إجراءات العمل الداخلية غير الكافية أو غير السليمة من قبل الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، وكذلك مخاطر الخسائر من تنقية الإيرادات المشبوهة بسبب أحكام الشريعة، الخسائر بسبب الغش في المطالبات، الخسائر بسبب المخاطر القانونية (لدى تأويل المحاكم لشروط المعقد). (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، الصفحات 30-34)

ب- هامش الملاءة (متطلبات رأس المال الملاءة) لصندوق المساهمين

تحتاج شركات التأمين التكافلي أن يكون لديها موارد رأس مال كافية، كي تقدر على مواجهة زيادات غير متوقعة في نفقات الإدارة أو التخفيضات في الدخل والتي يمكن أن تسبب خسائر تشغيلية لشركة التأمين التكافلي بما يؤدي إلى عسر مالي إذا لم يكن رأس مالها بالمستوى الكافي.

- إن تقييم متطلبات موارد رأس المال لشركة التكافل على التقلبات المحتملة للنفقات يجب أن يعتمد في الغالب على مستوى وتقلبات ومرونة مصروفات شركة التكافل، والأهم من ذلك مستوى وتقلبات ومرونة الدخل بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة لأي قرض حسن إن لزم (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، الصفحات 30-34).

وحسب المعيار رقم 11، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد وضع نموذج قياسي معياري لحساب هامش الملاءة لصندوق المساهمين يغطي ثلاثة مخاطر رئيسية كما يأتي:

$$CR = RC_{PR} + RC_{MR} + RC_{OR}$$

حيث أن:

- ***CR*: هو هامش الملاءة (متطلبات رأس المال) لصندوق المساهمين.**
- ***CR_{CR}*: مكونات مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها، مثل التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة ورسوم الوكالة المستحقة على الأقساط وغيرهم من الدائنين التجاريين.
- ***RC_{MR}*: مكونات مخاطر السوق:** وتتعلق بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية للقيم السوقية المتعلقة بموجودات بعينها، وأسعار صرف العملات الأجنبية.
- ***RC_{OR}*: مكونات مخاطر التشغيل:** والمتعلقة بإدارة نفقات الشراء لتطوير عقود التكافل وصيانتها: ويتعلق الأمر بالمخاطر التجارية، لأن الصندوق لن تكون له التدفقات النقدية الملائمة لمواجهة النفقات التشغيلية، وتتعلق كطلك هذه المخاطر بالخسائر الناجمة عن الإهمال، أو سوء التصرف أو الإخلال بالواجبات الائتمانية في إدارة صندوق المشتركين.

وعلى العموم، فإنه يتم تقييم الأموال المطلوبة لكل الأموال المطلوبة لكل مكون من مكونات المخاطر لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين باستخدام النموذج المعياري الذي توصي به السلطة الإشرافية، كما يمكن تقييم هذه المتطلبات المالية باستخدام نماذج داخلية تعدّها شركات التأمين التكافلي ويجب أن توافق عليها السلطة الإشرافية.

- ويجب في الحالتين أن يختبر النموذج قدرة الصناديق، أو العملية في جملتها، على الوفاء بواجباتها وفق صندوق محدد من الاحتمال (99,5 على سبيل المثال) وفي فترة محددة (سنة واحدة مثلا) (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 29) وفي الأخير يمكن القول أن شركات التأمين التكافلي ملزمة بفصل هامش الملاءة لصندوق المشتركين عن هامش الملاءة لصندوق المساهمين، كما أنه مبين في الشكل رقم (1) أدناه، حيث أنه يتم من خلال هامش الملاءة للصندوق الأول، صندوق المشتركين التأكد من تلبية مطالبات المشتركين في التكافل، أما هامش الملاءة للصندوق الثاني، صندوق المساهمين، فيتم من خلاله التأكد من تلبية الواجبات المالية والقانونية لشركة التكافل.

الشكل 1: المتطلبات المالية لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 12)

4.2 ارتباط ملاءة صندوق المساهمين بملاءة صندوق المشتركين: وفقا لمبادئ التأمين التكافلي فإنه يتوقع عادة من شركة التأمين التكافلي أن تقدم قرضا حسنا في حالة عدم ملاءة صندوق المشتركين ويقدم هذا القرض من صندوق المساهمين، ولا يمكن إتمام هذه العملية إلا في حالة ملاءة صندوق الملائمين وإلا فإن شركة التكافل ملزمة باللجوء لمصادر التمويل الأخرى والتي قد تكون مكلفة أكثر على أن يتم تسديد هذا القرض من خلال الاقتطاعات من الفوائض المستقبلية المحققة في صندوق المشتركين، وبالتالي فإن تسجيل عسر مالي في صندوق المشتركين لسنوات متتالية سيحول دون إمكانية تعويض القرض الحسن المقدم لهذا الصندوق مما يؤثر حتما على ملاءة صندوق المساهمين الذي قد فقد أرباحا كان يمكن أن تحقق من استثمار الأموال المقتطعة لتمويل القرض الحسن.

لكن الحق في استلام مبالغ القرض الحسن التي تم منحها لصندوق المشتركين يجب ألا يتم حسابها ضمن الأصول بغرض تقييم قدرة شركة التكافل على استيفاء متطلبات ملاءة مواردها المالية، وبالمثل فإن أي أصول تمثل قروض مجنبة تم قبولها من قبل السلطة الرقابية بوصفها مكونات رأس المال الرقابي لأغراض صندوق المشتركين لا يمكن أن تعد أيضا بوصفها أصول تدعم ملاءة صندوق المساهمين. (فروخي، 2017، الصفحات 96-97)

في حالة تحديد القرض من قبل شركة التكافل لتمكين صندوق المشتركين من تلبية متطلبات ملاءته يجب أن يتم تحديد القيمة التي تسمح بتخفيف الأعباء فوق الحد الأدنى لمتطلبات الملاءة، ومن شأن ذلك أن يتيح لصندوق المشتركين تغطية متطلباته على أساس متواصل دون التأثر بالتقلبات المتوقعة منطقيا من

تقييم الأصول والخصوم، ويجب تحديد الأصول التي تساند تسهيل القرض كما يجب أن تقتنع السلطة الإشرافية أن الأصول المدعومة هي في الحقيقة موجودة في ظروف يمكن استخدامها لهذا الغرض، وكي يكون القرض الحسن مقبولا لأغراض الملاءة فإنه يجب أن تتأكد السلطات الإشرافية من استفادة الشروط الآتية. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 17)

لا يمكن لشركة التكافل حسب القرض الحسن المتوفر لصندوق المشتركين قبل أن يكون هذا الصندوق قد لبت متطلبات الملاءة بشكل مستقل عن القرض؛

- أن تبلغ شركة التكافل السلطات الإشرافية على أنه في حالة إنهاء العمل سوف تعالج أي جزء تم سحبه من القرض على أنه تبرع لصندوق المشتركين إلى الحد الضروري لتلبية متطلبات المشتركين وفق الالتزامات الرقابية أو أي ترتيبات أخرى لها آثار مماثلة، تجدر الإشارة إلى أن القروض التي لم يتم سحبها يجب أن تكون مخصصة ضمن صندوق المساهمين كي تلبي متطلبات الملاءة لصندوق المشتركين، ويجب أن يتم فصل هذا المبلغ عن مبلغ رأس مال شركة التكافل المطلوب لتلبية متطلبات ملاءتها، بالرغم من أن وظيفته أن يكون رأس مال مساند لصندوق المشتركين إلا أن أي عائد من استثمار القرض غير المسحوب يجب لن يعتبر من عوائد المساهمين طوال الفترة التي لم سحب القروض فيها، وهكذا فإن رأس المال المتوفر لأغراض الملاءة لصندوق المشتركين سوق يتكون من:

- الاحتياطات في صندوق المشتركين (فوائض التكافل المحتجزة أو أرباح الاستثمار) أي حقوق ملكية صندوق المشتركين في التكافل إضافة إلى أي مبالغ ناجمة عن سحب قرض؛
- القروض التي لم يتم سحبها (المبالغ المخصصة لتسهيل القرض ضمن حقوق الملكية للمساهمين). (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 18)

وبالاعتماد على ما سبق هي حالة تحقيق عجز صندوق المشتركين –أنظر الشكل (2) أدناه فإنه يتم اللجوء للقرض الحسن المقدم من صندوق المساهمين، حيث أن هامش الملاءة لصندوق المساهمين في هذه الحالة حيث يتم من خلالها التأكد من كفاية موارد المال لشركة التكافل كي تلبي واجباتها المالية والقانونية، بما في ذلك توفير رأس المال لصندوق المشتركين على سبيل تسهيل القرض، ولكن يجب على شركة التكافل أن تسعى على الدوام لترفع حجم الاحتياطات في صندوق المشتركين إلى درجة تصبح فيها هذه الأموال قائمة بذاتها ولها مواد كافية لتلبية هامش ملاءتها دون الحاجة إلى الاعتماد على القرض.

الشكل 2: المتطلبات المالية لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين

-حالة اعتماد صندوق المشتركين على القرض الحسن لتلبية الحسن لتلبية متطلبات ملاءته-

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، صفحة 13)

3. مدى التزام شركة التأمين الإسلامية الأردنية بمتطلبات الملاءة الصادرة عن المعيار الشرعي رقم 11

1.3. إدارة رأس المال

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع نهاية 2019 خمسة عشر مليون دينار موزعا على خمسة عشر مليون سهر قيمة السهم الواحد الاسمية دينار أردني واحد، حيث تم بتاريخ 2007/03/21 رفع رأس مال الشركة من ثلاثة ملايين وستمائة ألف دينار (000 600 3 سهم) كما في 2005/12/31 عن طريق رسملة أربعمائة ألف دينار (000 400 سهم) الأرباح المدورة وطرح أربعة ملايين دينار (000 000 4سهم) للاكتتاب العام تنفيذا لنظام الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين الصادر من قبل وزارة الصناعة والتجارة إدارة التأمين .

وتم بتاريخ 2008/04/26 رفع رأس مال الشركة عن طريق رسملة مليونا دينار (000 000 2 سهم) علاوة الإصدار والاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة حيث أصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع عشرة ملايين دينار (000 000 10سهم) وتم بتاريخ 2009/04/08 رفع رأس مال الشركة عن طريق رسملة مليونا دينار (000 000 2 سهم) من الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة حيث أصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع اثنا عشر مليون دينار (000 000 12 سهم)، كما تم بتاريخ 2017/04/04 رفع رأس مال الشركة عن طريق رسملة ثلاثة ملايين دينار (000 000 3سهم) من

الأرباح المدورة حيث أصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع خمسة عشر مليون دينـــار (15 000 000 سهم)، وفي رأي مجلس الإدارة فإن رأس المال التنظيمي المذكور أعلاه يعتبر كافيا.

الشكل رقم (3) زيادة رأس المال

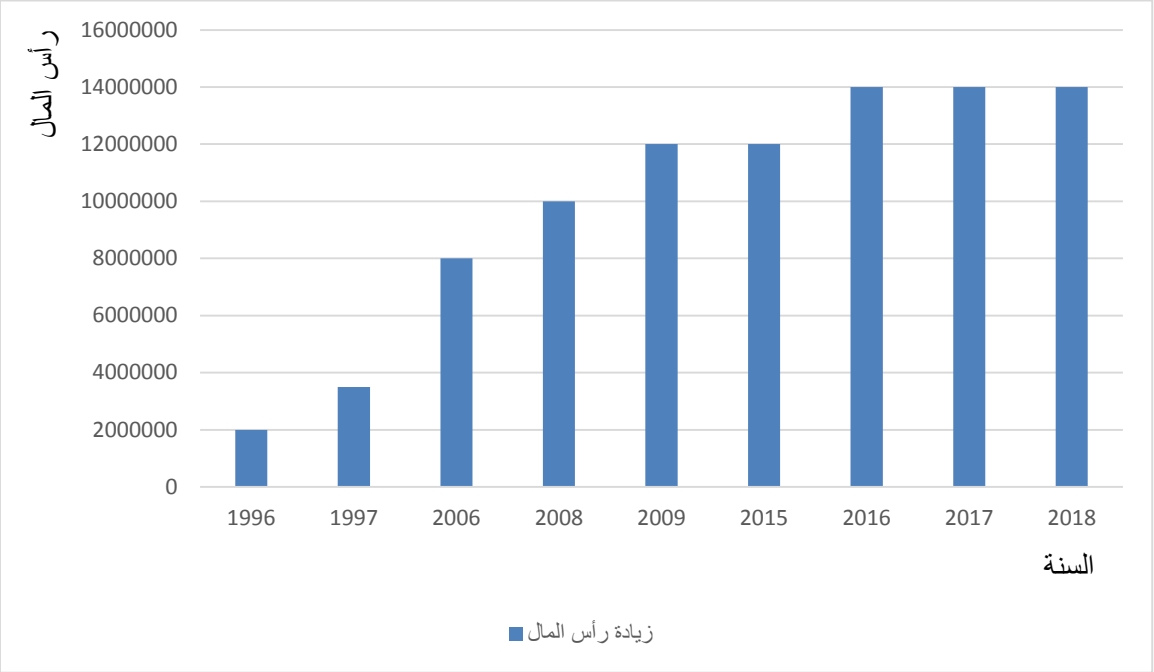

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة التأمين الإسلامية الأردنية

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال الخاص بالشركة الإسلامية الأردنية في زيادة خـــلال الفتـــرة 1996-2018 حيث كانت القيم تتراوح ما بين (200 000-000 000 15) دينار أردني وهذا يدل على أن الشركة تعمل على تحسين أدائها المالي من أجل الرفع من أرباحها.

2.3. أهم النتائج المالية لشركة التأمين الإسلامية الأردنية

- **أقساط التأمين:** بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة خلال عـــام 2019 مبلـــغ 24,333,936 دينـــارا مقابـــل 24,611,242 دينارا خلال العام 2018 أي بنقص مقداره 288,306 دينار ونســـبة حـــوالي 1%، كمـــا تمكنت الشركة من الاحتفاظ بنسبة عالية من تجديدات العقود السنوية واحتفاظهـــا بقاعـــدة عمـــلاء متينـــة، فبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة حافظت الشركة على عملائها.

ونقدم فيما يلي بيانا مفصلا بالأقساط المكتتبة في كل فرع من فروع التأمين المختلفة، ونسبة كل منها من إجمالي الأقساط المكتتبة للعامين 2019 و2018.

الجدول رقم 1: الأقساط المكتتبة في فروع التأمين

فروع التأمين	2019	النسبة %	2018	نسبة التغير %
السيارات	9,583,332	39	9,495,792	1
البحري	671,528	3	780,019	14

الحريق والهندسي	1,705,846	7	1,712,169	–
الحوادث العامة	736,894	3	725,631	2
التأمين الصحي	6,289,012	26	6,072,147	4
التأمين التكافلي	5,347,324	22	5,825,484	8
المجموع	24,333,936	100	24,611,242	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة التأمين الإسلامية الأردنية

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأقساط المكتتبة تختلف مع اختلاف فروع التأمين، وان فرع السيارات هو الذي يأخذ أكبر نسبة من الاشتراكات وهي 39%، أي أن الأقساط المكتتبة ترتكز على فرع السيارات نسبة كبيرة وهو الفرع الأكثر تفاعل والأهم بالنسبة لشركات التأمين. والشكل الموالي يمثل تطور ونمو نسبة الأقساط المكتتبة.

الشكل رقم 4: الأقساط المكتتبة في فروع التأمين

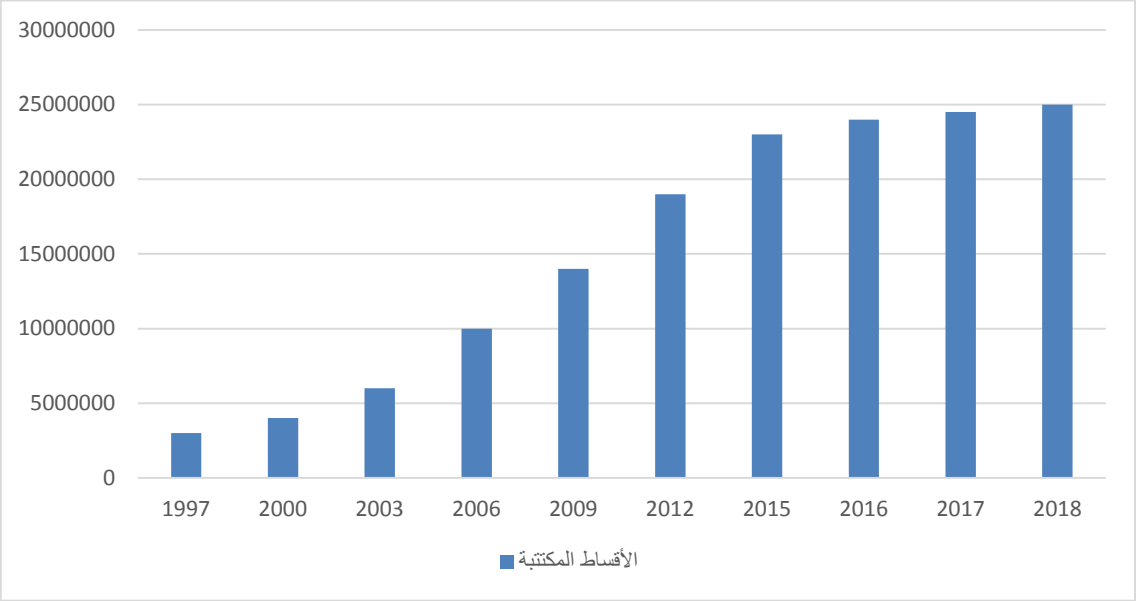

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة التأمين الإسلامية الأردنية

من خلال الشكل نلاحظ أن الأقساط المكتتبة المتعلقة بالشركة الأردنية الإسلامية متزايدة على المدة (1997-2018) حيث تتراوح القيمة ما بين (2 500 000-24 000 000) دينار أردني وهذا ما يعكس اكتساب الشركة مكانة وشهرة في السوق الأردنية.

ومن الجدير بالذكر أن توزيع الأقساط المكتتبة بين فروع التأمين المختلف بالكيفية المتحققة يؤكد التوجه السليم لإدارة الشركة في الانتقاء المتوازن لأنواع الأخطار المكتتبة مما يعزز متانة المحفظة الفنية للشركة وصولا إلى المستوى الذي تطمح إليه، مما مكن الشركة من تحقيق الفائض التأميني لحملة الوثائق الذي يعتبر واحدا من أهم ما يتميز به التأمين الإسلامي الذي تدار على أساسه العمليات التأمينية في

الشركة، وهذا يتطلب نظام جهود جميع حملة الوثائق مع الشركة بهدف دعمها عن طريق المزيد من تأميناتهم لديها، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة المالية والفنية للشركة، ويساعدها على أن تتبوأ المكانة المرموقة التي تسعى إليها في أسواق التأمين المحلية والعالمية بإذن الله.

3.3. الإفصاح المالي للشركة سنة 2016-2017-2018

الجدول رقم 2: النتائج المالية للشركة للفترة (2016-2017-2018)

النتائج المالية للشركة	2018/12/31	2017/12/31	2016/12/31
صافي الإيرادات التشغيلية	16,517,262	17,057,607	16,265,031
صافي الربح بعد الضريبة	1,114,427	2,002,246	1,863,302
حقوق مساهمي الشركة	1,114,427	2,002,246	1,863,302
المؤشر	**2018**	**2017**	**2018**
الأقساط المكتتبة	24,611,242	23,475,644	23,002,825
التعويضات المدفوعة	18,595,111	17,902,531	19,609,776
صافي التعويضات المدفوعة	10,369,750	10,877,033	9,907,369
النسب الرئيسية	**2018**	**2017**	**2016**
هامش الملاءة المالية	%270	%302	%292
نسبة الخسارة الفنية	%47	%46	%43
نسبة المصاريف الإدارية	%15	%14,6	%13,9
أرباح حملة الأسهم بعد الضريبة	1,114,427	2,002,246	1,863,302
فائض حملة الوثائق بعد الضريبة	15,484	369,830	451,001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للشركة التأمين الإسلامية الأردنية.

من خلال الجدول نلاحظ أن نشاط الشركة في تطور من سنة إلى أخرى حيث أننا نستنتج أن (مجلس الإدارة ولجنة المخاطر، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، آليات رفع كفاءة الضبط الداخلي، تركز الملكية) لها علاقة توازنية طويلة الأجل لجميع متغيرات الحوكمة على الملاءة المالية (نسبة مديني عمليات التكافل، قيمة إجمالي التعويضات المدفوعة، نسبة كفاية رأس المال) لشركة التأمين التكافلية .

4.3. مدى التزام الشركة محل الدراسة بالجوانب الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية

وفقا لتقرير لجنة الضوابط لشركة التأمين الإسلامية فإن: (www.islamicinsurance.jo/ar)

1- الشركة تقوم بإدارة عمليات التأمين التعاوني المقر شرعا واستأنست بقرارات المجامع الفقهية نيابة عن حملة الوثائق على أساس الوكالة بأجر معلوم وفق وثائق التأمين المعتمدة؛

2-تأكدت لجنة الضوابط من أن تجديد اتفاقيات إعادة التأمين لهذا العام تمت وفق الأسس والمعايير والضوابط الشرعية التي حددتها الهيئة الشرعية طبقا للمعيار الشرعي 41 بشأن إعادة التأمين؛

3-إن الشركة قد التزمت في إدارة الأموال واستثمارها حسب الأسس والمعايير والضوابط الشرعية المعتمدة وبما يتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

4-تأكدت اللجنة أ الشركة قامت بفصل حساب حملة الوثائق عن حساب المساهمين؛

5-أن الشركة تعتمد في توزيع الفائض التأميني على جميع المشتركين من حملة الوثائق حسب الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للشركة لتوزيع الفائض التأميني في ضوء المعيار الشرعي الخاص بتوزيع الفائض التأميني الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5.3 .مدى التزام الشركة محل الدراسة بمبادئ الحوكمة :

أن ملاءة شركة التأمين الإسلامية تتحقق من خلال قدرتها على دفع التعويضات والوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق لذلك تسعى شركة التأمين إلى تحسين هامش الملاءة الذي يعكس صحة المالية للشركة وعليه سنتطرق إلى تحليل نسبة الملاءة لشركة التأمين الإسلامية الأردنية.

6.3.مدى التزام الشركة محل الدراسة بمتطلبات الملاءة المالية عند احتسابها

يتم احتساب هامش الملاءة بطريقتين:(www.islamicinsurance.jo/ar)

– طريقة الأقساط:

- يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين؛
- يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم ما يخص من إعادة التأمين؛
- يتم حساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي الأقساط المعدل.

–طريقة المطالبات: يتم حساب هامش الملاءة كالتالي:

- يتم تصنيف مجموع المطالبات بناء على البيانات التاريخية؛
- يحسب صافي المطالبات بناء بعد خصم حصة الإعادة؛

- يحسب هامش الملاءة بضرب المعامل النسبي في صافي المطالبات المعدل.

إن هامش الملاءة لا يعكس فقط صحة المالية لشركات التأمين وإنما يعد متطلبا نظاميا، ولذلك نجد شركة التأمين الإسلامية الأردنية تتبع طريقة هامش الملاءة لتحديد هامش الملاءة المطلوب، والجدول الموالي يوضح تفاصيل هامش الملاءة لشركة التأمين الإسلامية الأردنية خلال الفترة2015-2019.

الجدول رقم 3: :تطور هامش الملاءة لشركة التأمين الإسلامية الأردنية خلال الفترة2016-2019

بنود رأس المال الإضافي	2019 دينار أردني	2018 دينار أردني	2017 دينار أردني	2016 دينار أردني
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل	1,927,672	1,592,791	(1,005,825)	(1,209,528)
مجموع رأس المال التنظيمي (أ)	20,527,340	20,703,785	21,911,964	19,594,520
مجموع رأس المال المطلوب (ب)	6,984,848	7,675,777	7,247,550	6,700,395
نسبة هامش الملاءة (أ)/(ب)	%294	%270	302%	%292

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة الأردنية الاسلامية المتوفرة على الموقع www.islamicinsurance.jo/ar

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة لهامش الملاءة التي حققتها كان خلال سنة 2017حيث وصلت إلى نسبة 302% مقارنة مع السنوات الأخرى 2016 الذي بلغ 292% وخلال السنتين 2018 و2019 قد حققت نسبة 207% و294%على التوالي.

الخاتمة

على ضوء ما تمت دراسته في المباحث السابقة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تهدف شركة التأمين التكافلي حسب المعيار 11 إلى تشجيع ثقة الجمهور، وخاصة المشتركين في التكافل في الاستقرار المالي لقطاع التكافل؛ كما تهدف أيضا إلى زيادة إمكانية أن تكون عقود التأمين التكافلي قادرة على استيفاء كل الشروط والالتزامات التعاقدية؛

- تعتبر مخاطر السيولة من الأخطار التي تهدد شركة التأمين التكافلي التي تؤثر على ملاءتها المالية حيث تمس كل من صندوق مخاطر المشتركين وكذا صندوق المساهمين.
- تأتي قدرة شركة التأمين التكافلي في الوفاء بالتزاماتها في تعويض المشتركين المتضررين في فترة معينة من قدرتها على تحقيق هامش ملاءة مرتفع؛
- إن تحديد الملاءة المالية لشركات التأمين يستند إلى ثلاثة قواعد أساسية بحيث يتم تقييم المخصصات التقنية، ثم تغطية هذه المخصصات، وأخيرا تكوين هامش الملاءة؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل لمدى التزام الشركة محل الدراسة بجميع متطلبات الملاءة المالية المنصوص عليها في المعيار الشرعي رقم 11 والتحسن في الملاءة المالية لشركة التأمين الإسلامية الأردنية.

آفاق الدراسة:

- ✓ على ضوء ما تم تناوله في مضامين هذا البحث نجد بأن موضوع الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي يفتح آفاق بحثية منها:
- ✓ ضرورة تفعيل وتعزيز دور ممارسة الرقابة الشرعية في تطوير وتحسين تنافسية شركات التأمين التكافلي؛
- ✓ دور الإفصاح والشفافية في رفع الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي؛
- ✓ مدى تطبيق شركات التأمين التكافلي لمحددات ومتطلبات الملاءة وفق المعيار الشرعي رقم 11؛
- ✓ دراسة مقارنة لطرق تقييم هامش الملاءة في شركات التأمين التكافلي في بعض الدول.

المراجع

1. خديجة فروخي. (2017). دراسة تحليلية لأثر توزيع الفائض التأميني على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي –دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات– (أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية). (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) . البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة علي لونيسي البليدة 2.
2. خديجة فروخي. (جوان, 2015). محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي –دراسة حالة الشركة الأولى للتأمين–. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، الصفحات 196–217.
3. صليحة فلاق. (جانفي, 2014). دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي،العدد 11. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، الصفحات 51–59.
4. فارس مسدور، دور الأوقاف في تمويل مؤسسات التأمين التكافلي، بحث مقدم إلى الندوة الدولية حول "مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التجاري (التقليدي) بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف، 25-2011/04/26، ص03.
5. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2010). المعيار رقم 11، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي.

6. عيلان وفاء، أثر وقف الفائض التأمين على ملاءة المالية في شركت التأمين التكافلي دراسة تطبيقية لشركةPack takaful Qatar الفترة (2011-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017، ص03.
7. هامل دليلة، دور إعادة التكافل في الحفاظ على توازن شركات التأمين التكافلي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص398.
8. الموقع الرسمي لشركة التأمين الإسلامية الأردنية www.islamicinsurance.jo/ar